مجلس التعاون

678,5 مليار درهم تجارة دبي الخارجية غير النفطية

ابوظبي / متابعات:

قفز حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدبي مع كل أنحاء العالم (بما في ذلك التجارة المباشرة والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية) بنسبة 29,6 في المائة خلال العام 2007 مقارنة بالعام 2006 ليبلغ نحو 678,5 مليار درهم.

وأكد سلطان أحمد بن سليم رئيس "دبي العالمية" أن النمو الهائل في التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة دبي يعود الى عوامل داخلية وإقليمية ودولية متعددة، مشيراً الى أن دبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة وبشكل عام يشهدان نموا اقتصادياً متواصلاً، إذ كانت هنالك زيادة مستمرة في مستوى السيولة النقدية مدعومة بالارتفاع الكبير الذي تشهده أسعار النفط.

كما شهدت العديد من الدول الإقليمية مثل الهند وإيران نمواً اقتصادياً ملحوظاً مما سبب ارتفاعاً على الطلب المحلي على العديد من السلع والبضائع التي تصدرها وتعيد تصديرها دبي إلى هذه الدول. وواصلت تجارة دبي الخارجية غير النفطية نموها المتصاعد على الرغم من تزايد المنافسة في الأسواق الدولية، إذ أظهرت الإحصاءات النهائية التي أعدتها إدارة الإحصاء في "دبي العالمية" استناداً الى البيانات الجمركية التي أنجزتها جمارك دبي خلال العام 2007 أن الحجم الإجمالي لتلك التجارة ارتفع بواقع 155 مليار درهم ليصل الى 678,5 مليار درهم في العام الماضي مقارنة بحوالي 523,5 مليار درهم خلال العام 2006.

وأوضحت نسيم المهيري القائم بأعمال مدير إدارة الإحصاء في دبي العالمية أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية (من دون المناطق الحرة والمستودعات الجمركية) بلغ حوالي 425,4 مليار درهم خلال العام 2007 مقارنة بحوالي 316,44 مليار درهم في العام 2006 وبنسبة نمو بلغت 34 في المائة، في حين، بلغ عبر المناطق الحرة حوالي 237,8 مليار درهم في العام 2007 مقارنة 193,7 مليار درهم في العام ،2006 وارتفع عبر المخازن الجمركية الى 15,3 مليار درهم خلال عام 2007 مقارنة بحوالي 13,4 مليار درهم في العام الذي سبقه.

وأشارت المهيري الى أن واردات دبي ارتفعت بواقع 77,8 مليار درهم خلال العام 2007 لتصل الى 297,7 مليار درهم مقارنة بحوالي 220 مليار درهم في العام الذي سبقه وبنسبة نمو بلغت 35 في المائة، مع الأخذ في الاعتبار أن 47 في المائة واردات دبي جاءت من خمس دول على رأسها الصين بنسبة 14٪ والهند بنسبة 12٪.

ويعزى السبب الرئيسي في هذا النمو إلى الفورة الكبيرة في قطاع الإنشاءات وتزايد الطلب على مواد البناء لتلبية احتياجات المشاريع العملاقة التي تشهدها دبي، أضف إلى ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية ، ومن دون إغفال تطور النمو السكاني والتزايد المطرد في عدد الشركات التي تنضم إلى الإمارة إلى جانب نمو وتطور قطاع السياحة (المعارض، المؤتمرات والمهرجانات).

وأوضحت المهيري أن صادرات دبي نمت بنسبة 48 في المائة خلال العام ،2007 إذ بلغت 27 مليار درهم مقارنة 18,3 مليار درهم في العام ،2006 ذهب أكثر من 43 في المائة منها إلى الهند فقط.

وأضافت أن إعادة الصادرات شهدت بدورها نمواً ملحوظاً خلال العام 2007 إذ ارتفعت بنسبة 28,7 في المائة وبواقع 101 مليار درهم في مقابل 78 مليار درهم في العام الذي سبقه. وجاءت الهند وإيران على رأس لائحة الشركاء التجاريين في هذا الإطار إذ استحوذتا على التوالي على 22 في المائة و17 في المائة

اضواء

عناوين الاستثمار

خلال السنوات الثلاث الماضية، أصبحت مسألة جلب الاستثمار الأجنبي للمملكة أولوية، وأصبح لها حضورها الكبير في المشهد الاقتصادي الإعلامي، لا يكاد يمر أسبوع واحد دون إعلان كبير عن تدفق استثمار خارجي أو عن شراكات اقتصادية تجمع بين المستثمر المحلي والأجنبي أو قروض تمويلية بالمليارات.

عبدالله القفاري

جميل أن تتحرك تلك الرؤية التي تخطط لمستقبل اقتصادي متنوع المنافذ والمصادر، وجميل أن تتحرك تلك الآلة التمويلية الضخمة للاستثمار في واجهات اقتصادية في المملكة. إلا أن هناك تساؤلات عدة، على الاقتصاديين والمعنيين أن يجيبوا عليها. هناك حلقة مفقودة، هذه الحلقة المفقودة لم تستقر بعد في موقعها الطبيعي بين مشروع التنمية الوطنية وآليات الاستثمار عبر واجهات الاستثمار الأجنبي أو الشراكات المحلية، باعتبار أن كل مستثمر هو عنوان عمل وقطاع إنتاج وعوائد متحققة.

من يتحدث من أولئك الاقتصاديين يتحدث عن آليات وعناوين رئيسية باذخة، ولكنه لا يكشف بدقة كيف يمكن أن تتحول إلى جدوى يمكن قياسها في مشروع التنمية الوطنية، وما أدوات قياس تلك الجدوى، وما تأثير تلك المشروعات الضخمة في وعي وحياة مواطن. اخطر ما يصيب التنمية الوطنية، التعامل معها كجزر معزولة، وغياب المفهوم الشامل للتنمية.

اليوم عناوين كبرى لمشروعات وبيئة استثمار أجنبي جاذبة وتأسيس بنى تحتية تحقق شروط هذا الجانب سواء من الناحية المادية أو التشريعية التنظيمية. إلا أن هذا التعامل مع عناوين اقتصادية ضخمة، يظل موجها للمتخصصين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وكثيراً ما غيب وعي المواطن في حلقة البحث عن استثمار يعني له شيئاً في النهاية ويحقق له إيجابيات يومية ويؤسس حلول مشكلات تأكل من رصيده التنموي.

لهيئة الاستثمار أن تفخر بأن المملكة احتلت عام 2007المركز الأول بين أكثر دول الشرق الأوسط للتدفق الفعلي للاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا العنوان الجميل والكبير، لا يمكن أن يعزز حضور الوعي العام في هذه المسألة، سوى من خلال شرح أبعاد مثل هذا التأثير في التدفق على حياته اليومية. ليس كل المجتمع رجال أعمال أو متمولين أو مموّلين أو عاملين في مشروعات استثمار. القطاع الأوسع منه، يقيس مدى نجاح الاستثمار بالمتحقق أو ما يمكن أن يتحقق. الإعلام الاقتصادي مشغول بالعناوين الكبرى. وهذا لا يعفيه من أن ينزل إلى أرض اليومي ليقول للناس ماذا يعني كل هذا؟ وكيف يمكن أن يتحول تنويع مصادر الدخل الوطني إلى مستوى التأثير الإيجابي عليه؟ وما المتوقع من فرص العمل على خلفية هذا الاستثمار؟ ومتى وكيف؟

في منتدى التنافسية الدولي الذي عقد بالرياض خلال الأسبوع الماضي، قال الأستاذ عمرو الدباغ محافظ هيئة الاستثمار إن المملكة حققت المركز الأول بين دول الشرق الأوسط للتدفق الفعلي للاستثمار الأجنبي، والمركز العشرين في العالم وفقا لتقرير منظمة (الاونكتاد) بعد أن بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة بالمملكة على أرض الواقع 68مليار ريال. وأن نتيجة لتحسن تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة زادت قيم تراخيص الاستثمار الصادرة عن الهيئة بشكل كبير، حيث أصدرت الهيئة خلال العام الماضي تراخيص لمشروعات مشتركة وأجنبية بلغ تمويلها 334مليار ريال، بنسبة نمو 32بالمئة مقارنة بعام 2006، وبيّن أن الهيئة استطاعت تجاوز هدفها المعلن في بداية عام 2007والقاضي بترخيص مشاريع بتمويل يصل إلى 300مليار ريال مع نهاية العام نفسه.

هذه المعلومات تثير الإعجاب، وينطوي عليها تقدير المنجز. إلا أن السؤال الباقي لم يُجب عليه المحافظ. ما المتوقع أن توفره هذه الاستثمارات من فرص العمل؟ وكيف يمكن قراءة الجدوى في مثل تلك المشروعات كعوائد على المملكة أو عوائد على المنتج الوطني أو على المواطن - الهدف النهائي للدولة - في مثل هذه القطاعات. وما الفترة الزمنية المتوقعة لتحقيق ذلك. كيف يمكن أن تتحرك الخطة التنموية جنباً إلى جنب مع تلك الاستثمارات المتدفقة. ما مدى قياس التوجه نحو التعليم والتدريب الذي يمكن أن يضخ في أوصال هذه المشروعات قوى عمل وطنية.. إلخ من هذه الأسئلة التي لم يُجب عليها بعد.

هناك قضية غاية في الأهمية علينا أن نكتشف أننا بعيدون عنها اليوم وفي عدة مجالات. وهذه القضية محورها السؤال الذي يمكن طرحه هنا وبكل وضوح: هل يمكن خلق بيئة استثمار مميزة من خلال تسهيلات أو قوانين أو إعفاءات أو بنية مادية تحتية؟ أين ذهب الوعي الوطني في مجمل هذا المشروع. كيف يمكن حشد الطاقات الوطنية في صلب الانسجام مع مشروعات الاستثمار الكبرى سواء الأجنبية أو ذات الشراكات المحلية؟ إن كان ذلك على مستوى الإعلام أو التعليم أو التدريب أو قياس الجدوى - لا على قطاع الاقتصاد الرسمي وعوائد الصادرات - بل أيضاً على مستوى الشرائح اليومية التي تتعامل مع هذه التحولات في سياق الاقتصاد والاستثمار المفتوح.

في نظري أن هيئة الاستثمار لا تحتاج فقط لدعم أجهزة الدولة وتضافر جهود الأجهزة المعنية لتحقيق أهدافها فقط، بل لا بد من إعادة صياغة مفهوم الإعلان الاستثماري وفق أيضاً مصالح المواطنين، سواء من حيث الإعلام الأمين والدقيق الذي يضع المواطن في صلب هذه التحولات ولا يخاطب فقط شرائح الاقتصاديين ورجال الأعمال، كما لا يكتفي بالعناوين الرئيسية للاستثمار ويغفل القضايا الوطنية الشائكة المرتبطة بهذا الاستثمار كعوائد أو نتائج تترتب على كل هذا في جوانب أخرى، فنحن اليوم لا نسمع سوى وجهات نظر من طرف واحد ومقتضبة وبعيدة عن القراءة النقدية. الأمر الآخر، هل تتحرك خطط التدريب والتعليم جنباً إلى جنب من تلك المشروعات الاقتصادية حتى يمكن فعلاً أن تكون عامل توفير فرص عمل مجدية، وهو الأمر الذي يربط المواطن بتلك المؤسسات الاستثمارية ومن خلالها يدرك آثارها على حياته، فلا تنمية حقيقية ومتواصلة بدون دعم الشرائح الاجتماعية الواسعة لتلك المشروعات وارتباطها بشكل أو بآخر بوعيها الاقتصادي.. وصولاً إلى مستوى أن تكون شركات واستثمارات تعمل في إطار العوائد المتحققة داخلياً، مثل عوائدها على المستثمر الأجنبي أو الشريك المحلي على حد سواء. الخشية أن تأتي هذه الشركات بأطقمها الفنية والإدارية والتشغيلية لنكون فقط الفرصة المتحققة والبيئة المثلى للاستثمار، وقد ترحل دون أن تخلف أثراً تراكمياً يمكن البناء عليه.

التوجهات الاقتصادية الحالية لتوفير أجواء استثمار آمنة ومغرية وجاذبة لن يتحقق عبر آليات قانونية أو توفير أنظمة مرنة أو بنى تحتية مستوعبة توفرها مدن اقتصادية حديثة وبالغة الكلفة اليوم، بل تتوفر أيضاً من خلال خلق شعور عام بالعائد الكبير لدعم هذا التوجه وقياس آثاره بين فترة وأخرى واستلهام نتائجه على المستهدف الرئيسي في مشروع تنمية.

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

العطية: أبرز مكاسب «السوق الخليجية» تحقيق «المواطنة الاقتصادية»

الرياض / متابعات:

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية، أن السوق الخليجية المشتركة تمر حالياً بفترة تقييم لعملية التنفيذ التي انطلقت مطلع العام الحالي، موضحاً أنها توفر للمواطنين والمواطنات في دول المجلس فرصاً عدة، للاستفادة من النمو الكبير والمتسارع الذي تشهده، مشيراً إلى أن أهمية السوق الخليجية المشتركة تأتي من تركيزها على تحقيق المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي.

وقال العطية في الندوة التي استضافتها غرفة الشرقية ، تحت عنوان «السوق الخليجية المشتركة... التطورات والإيجابيات»، وحضرها رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، إن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يعد أحد الأهداف الرئيسية التي نص عليها النظام الأساسي للمجلس، وأن السوق المشتركة تأتي كخطوة رئيسة في مسيرة هذا التكامل، بعد انجاز الاتحاد الجمركي، وتبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة، مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة، والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

وقال إن السوق المشتركة تسعى إلى تحقيق المساواة، وتوحيد المعاملة بين كل أبناء دول المجلس، إذ يتمتع المواطنون والمواطنات في دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أية دولة من الدول الأعضاء، وتتوافر للجميع المزايا التي تمنحها أية دولة من دول المجلس لمواطنيها، في جميع المجالات الاقتصادية، من خلال 10 مسارات حددها الاتفاق الاقتصادي الموحد، وهي: التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ولفت العطية إلى أن قادة دول المجلس أقروا مبدأ السوق الخليجية المشتركة في قمة مسقط عام 2001، وفي قمة الدوحة عام 2002، أقر المجلس الأعلى البرنامج الزمني لقيام السوق، ونص القرار على استكمال متطلباتها قبل نهاية عام 2007.

وأكد أن الأمانة العامة لمجلس التعاون تجاوزت مرحلة الإعلان عن السوق، وأنها دخلت مرحلة المتابعة وتقويم الإجراءات التنفيذية، التي تأتي تطبيقا لقرار قادة دول المجلس في اجتماعهم الأخير في (ديسمبر) 2007، موضحاً أن الأمانة العامة لمجلس دول التعاون صممت استبيانين، أحدهما يهدف إلى التعرف على آراء رجال وسيدات الأعمال في دول المجلس، حول المعوقات الخاصة بالإجراءات التنفيذية للسوق، والآخر يهدف إلى التعرف على آراء الأجهزة الرسمية في هذه المعوقات.

وشدد على اهتمام الأمانة بإزالة هذه المعوقات، التزاماً بتوجيهات قادة دول المجلس، بشأن ضرورة إنهاء كل العقبات قبل نهاية العام الحالي 2008.

وأشار العطية إلى أن إنشاء السوق الخليجية المشتركة، يهدف إلى توفير فرص واسعة للعمل أمام المواطنين والمواطنات في جميع دول المجلس، خصوصاً الشباب، وتوسيع فرص الاستثمارات أمام رجال وسيدات الأعمال، وتوسيع رقعة السوق، وزيادة الإنتاج، وخفض كلفة إنتاج السلع والخدمات المتداولة بين دول المجلس.

وأضاف أن أبرز النتائج المتوقعة للسوق الخليجية المشتركة، يتمثل في تعزيز القدرة التفاوضية لدول المجلس مع التكتلات الاقتصادية الدولية، خصوصاً التكتلات التي دخلت معها دول المجلس في مفاوضات التجارة الحرة، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات البينية داخل دول المجلس، والاستثمار الأمثل لموارد دول السوق، وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول.

وأشار إلى تشكيل هيئة قضائية، وفقاً للمادة 27 من الاتفاق الاقتصادي الموحد، موضحاً أنها ستتولى الفصل في أي شكاوى تتعلق بالمعوقات التي قد تواجهها السوق في الفترة المقبلة، لافتاً إلى تحديات مهمة أمام السوق، منها: ضرورة تنويع مصادر الدخل في دول المجلس، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب.

وأشاد العطية بدور غرفة الشرقية في تنظيم الندوات والملتقيات حول المواضيع التي تدعم الوعي بالقضايا الخليجية، كما أشاد بحسن التنظيم والإعداد لندوة «السوق الخليجية المشتركة... التطورات والإيجابيات».

وكان رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، أكد في بداية الندوة أن السوق الخليجية المشتركة هي قرار تاريخي لقادة دول المجلس. وأوضح أن القطاع الخاص يتطلع إلى أداء دوره في تسريع الخطوات الخاصة بتطبيق إجراءات السوق، والاستفادة من هذا القرار التاريخي، وإلى تعظيم الفوائد الناجمة عن السوق.

وأشار إلى أهمية الندوات التي تنظمها غرفة الشرقية للتعريف بالقضايا الاقتصادية الخليجية، وتعريف القطاع الخاص السعودي بالمستجدات، والسعي إلى التنسيق والتكامل بين القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع كل أشكال التعاون بين القطاع الخاص في هذه الدول.

وشهدت الندوة حواراً واسعاً، شارك فيه أعضاء مجلس إدارة غرفة الشرقية ورجال وسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية، وأجاب العطية على الكثير من التساؤلات والاستفسارات، وتضمنت المداخلات التي طرحها رجال وسيدات الأعمال الكثير من الملاحظات الإيجابية والجادة حول مختلف القضايا التي تعرض لها موضوع الندوة.

لبنى القاسمي: الإمارات النموذج الأمثل في مجال الحكومة الإلكترونية

ابوظبي / متابعات:

أكدت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد أن دولة الإمارات تعد النموذج الأمثل في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى الدول العربية.

وأوضحت في كلمة افتتاح مؤتمر مايكروسوفت لقيادات الحكومات العربية في أبوظبي أن القيادة في دولة الإمارات أدركت منذ البداية الفوائد العديدة لمبادرات الحكومة الإلكترونية وتأثيرها على البلاد وتطوير المجتمع لذلك فإنها اعتمدت المبادرات الخاصة بالحكومة الإلكترونية بحماس شديد.

وقالت إنه نتيجة احتضان دولة الإمارات للتقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة فإن كثيرا من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة صنفت الدولة ضمن الدول التي تمتلك واحدة من أفضل شبكات الحكومة الإلكترونية في العالم العربي مشيرة إلى أن مبادرات الحكومة الإلكترونية في الإمارات كانت ومازالت مفيدة بفضل الربط بين كافة مجالات الحياة حيث تعاون القطاعين العام والخاص على تعزيز الشبكات التي تربط بين السكان مما أدى إلى جني نتائج مثمرة.

ولفتت إلى الرؤية القومية للقيادة في دولة الإمارات من خلال تسخير الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا في خدمة الاقتصاديات العربية وتحقيق التنمية في الدول العربية.. وقالت/ إنه في الوقت الذي ساعدت فيه هذه التقنيات في تطوير الحكومات المحلية وأعمالنا وشعبنا فإنه يمكن استخدامها في مساعدة جيراننا مستشهدة بتأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بجعل كل نجاحاتنا وإنجازاتنا في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة جيراننا العرب لمساعدتهم في تحقيق التنمية والنمو في بلدانهم.

وأشارت إلى قول سموه أن المساعدة وتقديم العون في بناء اقتصاد إقليمي قوي يعد الفرصة الأفضل لتحقيق استقرار اجتماعي دائم في الشرق الأوسط لافتة الى أن دبي كانت الأولى في المنطقة التي تحتضن الحكومة الإلكترونية في عام 2001 حيث بقيت الحكومة الإلكترونية منذ ذلك الحين تلعب دورا أساسيا في تسريع تحويل دبي إلى مجتمع رقمي يهدف إلى ترسيخ مكانتها كرائدة للاقتصاد الرقمي.

وأوضحت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي أن الإمارات تمتلك واحدة من أكثر النسب في الشرق الأوسط في استخدام الموجة العريضة للانترنت والتي تصل إلى 5 ر31 بالمائة بينما تصل استخدام الإنترنت والهواتف المتحركة إلى مستويات قياسية.

ولفتت إلى أن العناصر المتعددة للمبادرات الالكترونية في الإمارات تتراوح بين الدعم الإداري والمكتبي والخدمات الإلكترونية للمواطنين والمقيمين والزائرين والمعلومات عبر شبكة الإنترنت مشيرة إلى إيجاد كثير من المعلومات المطلوبة في المواقع الإلكترونية وبسرعة كبيرة مما يوفر الوقت والجهد معاً.

واستعرضت معالي وزيرة الاقتصاد المجالات الحيوية التي يتم فيها استخدام شبكات الإنترنت خاصة في مجال التعليم حيث تساهم شبكة الإنترنت في توفير شبكة قوية للتعلم والتعليم والتواصل بين المهتمين..وأشارت إلى خدمة الدرهم الإلكتروني كأحد نماذج المبتكرة للخدمات المقدمة عبر الإنترنت..

داعية صانعي السياسة في المنطقة إلى النظر في تجربة دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا لأن نجاحها في تزويد الحكومة بالتكنولوجيا كان حافزا قويا للنمو الاقتصادي بشكل عام ودافعا لبناء المهارات وتطوير المواهب لدى المواطنين والوافدين.

وأكدت معالي الشيخة لبنى القاسمي أن تزويد الحكومات بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة يجب أن يكون أحد أهم أولويات خطط التنمية الشاملة في المنطقة خاصة أن الأسلوب الذي تعمل به الحكومات ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بشكل عام.

وأشارت إلى الأثر الإيجابي للتقنيات الحديثة المستخدمة لدى الحكومات في تطوير وتحسين الخدمات العامة والقضايا الأخرى المهمة مثل الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وقالت إنه إذا تضافرت جهود الحكومة والقطاع الخاص في استخدام التكنولوجيا على الوجه السليم فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور بلد واقتصاد ينموان بسرعة كبيرة ويمتلكان آليات منافسة قوية مشيرة إلى أهمية تقنيات الاتصالات والمعلومات كعنصر أساسي لتحويل المجتمعات وتقوية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

وأكدت أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز وتحسين الخدمات الحكومية وتوسعة المعرفة الإنسانية وتحفيز النمو الاقتصادي.. قائلة/ إننا نشهد اليوم اندماج التقنيات الحديثة مع العولمة مما خلق معا واقعا جديدا في الاقتصاد العالمي/.. مشيرة إلى ان التقنيات ساعدت الشركات على المستوى التنظيمي أن تصبح أكثر إنتاجية في الوقت الذي حفزت فيه النمو الاقتصادي وعززت منافسة الشركات والأعمال.

الاتفاق في "دافوس" على إحياء جولة الدوحة لتحرير التجارة

الدوحة / متابعات:

اتفق ممثلو الدول الكبرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على عقد محادثات في أبريل/ المقبل لإحياء جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية.

وحتى ذلك الوقت ستحاول الدول الأعضاء في المنظمة الاتفاق على تحرير المبادلات في المجال الزراعي والمنتجات الصناعية، وفق ما أعلنته وزيرة الاقتصاد السويسرية دوريس لوتارد السبت على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقالت لوتارد التي دعت نحو عشرين من زملائها إلى "دافوس" إن الوزراء اتفقوا على مبدأ عقد اجتماع وزاري في أبريل/ نيسان المقبل للتفاوض حول موضوعين رئيسيين في جولة محادثات الدوحة.

وأضافت للصحافيين أن الوزراء لن يجتمعوا إلا إذا كانت الوثائق والعمل التقني المسبق يسمح بإيجاد توازن في التفاوض حول الزراعة والرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية.

وقال رئيس منظمة التجارة العالمية باسكال لامي إن قرارا للدعوة إلى اجتماع وزاري سعيا إلى تحقيق انفراج في مفاوضات التجارة العالمية قد يتخذ خلال الأسابيع القليلة القادمة، مضيفا أن المنظمة الآن قريبة من التوصل إلى اتفاق.

وأكدت الممثلة التجارية الأميركية سوزان شواب إدراك الأطراف لأهمية وجود قوة دافعة لإتمام جولة محادثات تحرير التجارة العالمية.

ورأى وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم إمكانية تحقيق انفراج في المحادثات الرامية إلى اتفاق للتجارة العالمية، وأن فترة الشهرين أو الثلاثة القادمة ستكون حاسمة.

وقال المفوض التجاري الأوروبي بيتر ماندلسون إن وزراء منظمة التجارة العالمية يسعون لعقد اجتماع مهم بشأن جولة الدوحة لمحادثات تحرير التجارة.

وضم اجتماع دافوس المسؤولين عن المحادثات التجارية لدى أبرز الفاعلين في جولة الدوحة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبرازيل والهند) التي افتتحت عام 2001 في العاصمة القطرية بهدف وضع تحرير التجارة العالمية في خدمة التنمية في الدول الفقيرة.

والجولة التي غرقت في خلاف بين الشمال والجنوب حول الزراعة كان يفترض انتهاؤها أواخر عام 2004، إلا أن منظمة التجارة العالمية لا تتوقع اتفاقا نهائيا قبل نهاية العام الحالي على أقل تقدير بين دولها الأعضاء الـ151.

الاتصالات السعودية توقع اتفاقيات حماية صكوك بقيمة 1.69 مليار ريال

الرياض / واس :

وقعت الاتصالات السعودية اتفاقيات تحوط (Hedging) مع بنك ستاندرد شارترد ممثلا برئيسه التنفيذي، وذلك بهدف حماية قيمة استثمارات الشركة في الصكوك التي قامت مؤخراً بشرائها ضمن صفقة الشراكة الإستراتيجية مع مجموعة بينارياناج القابضة (المالكة لشركة ماكسيس). وتحمي هذه الاتفاقيات شركة الاتصالات السعودية من تقلبات وتذبذب أسعار العملة الماليزية مقابل الريال السعودي، بما يضمن للشركة استلام الأرباح والأصول الاستثمارية عند الاستحقاق محافظة على أسعارها، ويشار إلى أن الصكوك الاستثمارية المشتراة لمدة (10) سنوات بمبلغ (1.69) مليار ريال سعودي، ذات عائد سنوي يبلغ 9.25٪، على الأجل المتوسط وأرباح توزع بشكل نصف سنوي .

وقد قامت الاتصالات السعودية بتمويل كامل قيمة الصكوك عن طريق المرابحة مع مصرف الراجحي في ماليزيا لمدة (10) سنوات يسدد أصل التمويل كاملا عند انتهاء فترة الصكوك، وتسدد تكلفة التمويل من أرباح الصكوك.

ومن المتوقع أن تجني الاتصالات السعودية بعد عمليتي التمويل والتحوط ربحا صافيا يقارب 4.5٪ سنويا، إلى جانب حماية استثمارها بالكامل . وتعد هذه العملية عملية في مجال التحوط وحماية الاستثمار وأكبر عملية في المنطقة تمت على أساس المرابحة، كما يعتبر بنك ستاندرد شارترد من البنوك العالمية الرائدة والتي لها الخبرة الطويلة في الاستثمارات في مجال التحوط على مستوى العالم والمنطقة.

انجازات ديمقراطية في الكويت

الكويت / كونا :

أكد مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر أن الكويت شهدت العامين الماضيين انجازات عديدة أهمها استقرار الأمور وترسيخ الحريات واحترام الدستور والقانون ودولة المؤسسات.

وقال البدر في تصريح صحافي بمناسبة مرور عامين على تولي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم ان الدولة شهدت أيضا في عهد سموه العديد من التشريعات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية المنشودة.

وعبر عن أمنياته بأن " تحقق في عهده كل ما يصبو اليه من طموحات لاسيما ما جسده نطقه السامي في مناسبات عديدة عن استعادة الكويت مكانتها ودورها مركزا ماليا وتجاريا دوليا لتحقيق التنمية المجتمعية التي نتطلع جميعا اليها حتى نلحق بركب الأمم المتقدمة".

وأوضح أنه " اذ نرفع لمقام سموه أسمى آيات التهاني والتبريكات بهذه المناسبة فاننا نتمنى لسموه عمرا مديدا ودوام الصحة والعافية وأن يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه".

مصرفي كويتي: زيارة رئيس سلطة هونغ كونغ للكويت تدعم العلاقات التجارية بينهما

الكويت / كونا :

قال رئيس اتحاد المصارف الكويتية عبدالمجيد الشطي ان زيارة رئيس السلطة التنفيذية بهونغ كونغ دونالد تسانغ الحالية الى الكويت تاتى ضمن سعي الطرفين الى دعم العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما.

واضاف الشطي في كلمة مقتضبة خلال استقباله لتسانغ الذي وصل الكويت ا ان الحكومة والبرلمان اتخذا خطوات جادة وايجابية لتطوير الاقتصاد الكويتي كان اخرها تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات الاجنبية .

وأوضح ان من شان تلك التطورات وغيرها ان تنعكس ايجابيا على خطط الحكومة تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري .

من جانبه قال تسانغ ان زيارته الى الكويت تعتبر دعما لمجتمع الاعمال وزيادة التعاون وتشجيع الاستثمار المتبادل لاسيما وان الوفد يضم بعض رجال الاعمال وممثلين عن كبرى الشركات التى تطمح في التعاون مع القطاع الخاص الكويتي .

اما قنصل عام الكويت لدى هونغ كونغ السفير بدر التنيب فاوضح أن زيارة وفد هونغ كونغ تأتي في سياق اهمية الكويت التحول الى مركز مالي وتجاري اقليمي مشيرا الى ان السفارات الكويتية تقوم حاليا بخلق نوع من التعاون التجاري والاقتصادي وتأتي هذه الزيارة كنوع من الجهد بين البلدين .

وأضاف التنيب أن وفد هونغ كونغ سيوقع خلال زيارته مذكرات تعاون بين الطرفين من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية علاوة على توطيد العلاقات المصرفية والمالية نظرا لتبادل الخبرات مشيرا الى الى أن الحكومتين وقعتا اتفاقات لمنع الاذدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار.

من جهته قال امين عام اتحاد المصارف يوسف الجاسم أن اهمية زيارة الوفد تكمن في توطيد العلاقات التجارية لاسيما المالية والاقتصادية بين الطرفين حيث ان هونغ كونغ أحد المراكز التجارية في العالم كما أنها تواكب توجهات الحكومة بتوطيد العلاقات في قارة آسيا.

وتاتي زيارة تسانغ للكويت تلبية الى دعوة رسمية من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وتستمر ثلاثة ايام .

ويرافق تسانغ وفد اقتصادي رفيع المستوى يضم ممثلين عن مكتب هونغ كونغ الاقتصادي والتجاري في بروكسل وممثلين عن القطاع المالي وقطاع الخدمات المهنية.

ومن المقرر ان يجتمع تسانغ خلال زيارته الى سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الامة بالانابة الدكتور محمد البصيري وسمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح.

ويتضمن جدول زياراته ايضا شركة نفط الكويت ولقاء مع محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح ولقاء مع العضو المنتدب بالهيئة العامة للاستثمار بدر السعد ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم اضافة الى تحف طارق

متفرقات

هيئة كهرباء دبي تبحث التعاون مع وفد استرالي

دبي / وام:

بحث سعادة سعيد محمد الطاير الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي بمقر الهيئة مع وفد استرالي من محافظة نيوساوث ويلز برئاسة السيدة فيرتي فيرث عضو مجلس البرلمان وزيرة شؤون المرأة ووزيرة العلوم والبحوث الطبية في المحافظة آلية التعاون مع الهيئة والاستفادة من تجربة المحافظة في تحلية مياه البحر وتبادل الخبرات والتعرف على التقنيات والأساليب الحديثة المتبناه في مشاريع الهيئة.

وأكد الطاير أهمية هذه اللقاءات التي تهدف الى تبادل الخبرات والتعرف على مختلف التقنيات خاصة في قطاعي الكهرباء والمياه حيث ان امارة دبي تشهد تطورات متسارعة تتطلب التعاون المستمر والتواصل الدائم مع أحدث المستجدات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

وتم خلال الاجتماع استعراض التطور والنمو السريع الذي تشهده دبي والمشاريع الجديدة التي تعتزم تنفيذها خلال الأعوام المقبلة مع حرصها على انجازها في الوقت المحدد.

وفي ختام الاجتماع نظمت زيارة ميدانية للوفد الى محطة جبل علي رافقهم خلالها المهندس عبدالله الهاجري مدير أول ادارة الاتصال المؤسسي والأمن الوظيفي بالهيئة حيث اطلع الوفد على آليات العمل وتعرف على المشاريع الجديدة تحت التنفيذ.